الإنتاج الزراعي المروي في موريتانيا وحجم تغطية الحاجة الوطنية

محمد سالم محمد عبد الله
طالب دكتوراه: مكونة الجغرافيا
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة نواكشوط

الملخص

هدف هذا المقال إلى إبراز أهمية الإنتاج الزراعي المروي في تلبية وتغطية الحاجة الوطنية من الحبوب وخاصة الأرز الذي يمثل اليوم الغذاء الرئيس في موريتانيا حيث يستلهك الموريتانيون بمختلف طبقاتهم الأرز كوجبة يومية وهو ما جعله المادة الأولى طلبا داخل السوق الغذائية الوطنية وقد سعت الدولة الموريتانية إلى توفير حاجة الوطن من هذه المادة الأساسية من خلال التركيز على الزراعة المروية للأرز في الضفة اليمنى للنهر منذ نهاية الستينات من القرن الماضي حين فرض الجفاف التوجه نحو الزراعة المروية والتركيز عليها لسد الخلل الغذائي الذي سببه الجفاف.

كما تطرق المقال إلى ذكر أبرز العوامل المتحكمة في الإنتاج الزراعي طبيعية أو بشرية أو اجتماعية ثم أبرز المحاولات التي قامت بها الدولة لتحقيق نجاح في الزراعة المروية يضمن تغطية الحاجة الوطنية وخلص المقال إلى عرض ونقاش الإنتاج الزراعي المروي وتوزيعه ومدى مساهمته في القدرة على تلبية الحاجة الوطنية من الغذاء والتي وإن كانت ممكنة التحقق في مجال الأرز نظرا للجهود الكبيرة المبذولة في سيبيل ذلك إلا أنها لا تزال بعيدة التحقق في مجال زراعات أخرى كالقمح وبعض أنواع الحبوب التقليدية مع توفر ظروف الطبيعية التي ينقصها التوظيف والاستغلال الأمثل لتحقيق إنتاج زراعي يفي بحاجة الوطن ويغني عن الاستيراد أو طلب العون الغذائي الذي يتنافى مع السيادة الغذائية.

الكلمات المفتاحية: الزراعة ــ الحاجة الوطنية ــ الغذاء ــ الأرز ــ ولاية الترارزة

مقـــــــدمة

يظل صراع الإنسان مع الطبيعة من أقدم الصراعات التي شهدتها الكرة الأرضية، حيث حاول الإنسان فيه إخضاع الطبيعة وتوجيهها إلى إشباع حاجته من الغذاء بشكل نهائي، ومحققا إنتاجا غذائيا يلبي حاجته ويوفر له الاكتفاء، ويعد الانتصار في هذا الصراع معيارا تقاس به الأمم والشعوب والبلدان من حيث تقدمها وتخلفها فالدول التي أخضعت الطبيعة وطوعتها لإشباع حاجاتها مستعينة بوسائل متقدمة وسط ظروف بشرية وداخلية ملائمة، تعد اليوم دولا ناجحة

تمكنت من تحقيق إنتاج زراعي يفي بحاجة سكانها ويحقق لها أمنا غذائيا يعتمد على توفير الغذاء من الإنتاج الزراعي المحلي حيث يساهم الإنتاج الزراعي في تنوع الاقتصاد وتخفيف وطأة الفقر وتحسين الميزان التجاري ويهتم الكثير من المخططين الزراعيين بضرورة تحقيق الكفاية في الإنتاج الزراعي ويلاحظ أن معدل التزايد الحجمي للاستهلاك الغذائي يتزايد كثيرا في الدول النامية ويمكن تحليل الاستهلاك الغذائي انطلاقا من عوامل النمو الديمغرافي وتطور عوامل الإنتاج الزراعي وتنوعه ويلعب الإنتاج الزراعي المروي دورا كبيرا في الإنتاج الغذائي العالمي حيث تمثل الزراعة المروية 20%[1]من الأراضي الزراعية عبر العالم كما يزيد انتاجها على 40% من الإنتاج الغذائي العالمي وقد شهد قطاع الزراعة في موريتانيا اهتماما متزايدا من طرف الدولة إيمانا منها بأنه السبيل الأمثل لتحقيق تنمية شاملة وذلك نظرا لما تزخر به من موارد متنوعة تعتبر نقاط قوة إذا ما استغلت بطريقة عقلانية. ويكتسي موضوع الإنتاج الزراعي أهمية كبيرة في الاهتمام الحكومي في موريتانيا وكذا في الأوساط العلمية والبحثية لما له من دورفي تلبية الحاجة الوطنية من الغذاء وسد الفجوة الغذائية بالاعتماد على الإنتاج الوطني وتمثل الزراعة المروية أهمية كبيرة في السنوات الأخيرة بعد أن خصصت لها برامج وسياسات ودراسات وقد عاد ذلك بنتائج إيجابية حيث ازداد الإنتاج بصفة عامة كما أنها أعادت السكان إلى الأماكن الأصلية ويشكل[2] الأرز المحصول الرئيسي في هذا النمط وتمثل الزراعة المروية في موريتانيا أحد أهم الأنماط الزراعية إنتاجا حيث يتأثر النمط الزراعي المطري بالظروف المناخية تأثرا كبيرا مما ينعكس على الإنتاج الزراعي في الوقت الذي يرتبط الإنتاج المروي بالنهر وفروعه، وتصنف موريتانيا من بين الدول النامية والدول التي تعاني من الجوع وتحسب في حزام المجاعة، ذلك أنه منذ أن حصلت موريتانيا على الاستقلال واجهت مناخا غير ملائم بحكم قساوته، إذ شهد الوسط تدهورا كبيرا خلال العقود التالية للاستقلال نتيجة تأثير الجفاف والتصحر[3]، الأمر الذي أدى إلى وجود اقتصاد هش ومتخلف، لذلك بدأت موريتانيا تبحث عن الطرق الكفيلة لتنمية اقتصادها وإنقاذه من ديمومة التخلف، ورغم إدراك الدولة الموريتانية

[1]IFPRI : Investir dans l'irrigation pour assurer la sécurité alimentaire dans le futur – Perspective 2050 en Mauritanie : https://www.ifpri.org/

[2] عبد الله ولد محمد لمين، القطاع الفلاحي ودوره في التقليل من التبعية الغذائية، رسالة ماجستير في الجغرافيا، جامعة هواري بومدين الجزائر، 2008، ص 96

[3] محمد يسلم سكان، الزراعة في موريتانيا، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد 8، السنة 2016، ص 3

لأهمية الزراعة لسد الحاجة من الغذاء فإن السياسات المرسومة في إطار كل الخطط التنموية لم ترق نتائجها أبدا إلى مستوى الإنتاج المطلوب والتحدياتالمطروحة[1].

وانطلاقا من كل ما سبق يركز هذا المقال على الإنتاج الزراعي المروي في موريتانيا خاصة الأرز ومدى قدرته على تلبية الحاجة الوطنية في مجال الحبوب؟ ويطرح لتعميق النقاش حول الموضوع الأسئلة التالية:

- ماهي العوامل الأساسية الطبيعية والبشرية المؤثرة في الإنتاج الزراعي المروي؟
- ماهي أهم أنواع الحبوب إنتاجا في الزراعة المروية في موريتانيا؟
- هل يمكن للإنتاج الوطني المروي تغطية الحاجة الوطنية حسب المعايير المحددة؟
- وإلى أي حد يغطي الإنتاج الزراعي الاستهلاك الوطني من الحبوب؟

وقد اعتمدت في هذا المقال على بيانات استمارة ميدانية وزعت على عينة من مزارعي ولاية الترارزة خلال شهر يوليو 2025 إضافة إلى الوثائق والبيانات الصادرة عن مصالح الإحصاء في وزارة الزراعة والوكالة الوطنية للإحصاء وبعض الكتب والأطاريح ذات الصلة بالموضوع.

العوامل المؤثرة في الإنتاج الزراعي:

كما هو معلوم فإن جغرافية الزراعة تتميز بعلاقة متشابكة مع علوم كثيرة وفروع الجغرافيا الأخرى مما يعني أن المحصول الزراعي هو محصلة لمجموعة من عوامل طبيعية واجتماعية وبشرية متشابكة ومتداخلة مع بعضها، وكل عامل من هذه العوامل[2]يؤثر في الإنتاج بدرجة مختلفة وتتميز العوامل الطبيعية المؤثرة في الإنتاج بإمكانية قياس مدى تأثيرها في الزراعة بطرق علمية قاطعة، بينما يصعب قياس العوامل البشرية بنفس الأسلوب والدقة وذلك لكثرتها وتداخل بعضها مع البعض، كما أنها تتميز بسرعة تبدلها مما يجعل أثرها في الإنتاج يتغير باستمرار، ومن أهم العوامل الطبيعية ذات التأثير في الإنتاج الزراعي:

الموقع الجغرافي الذي مكن موريتانيا من الاطلالة الكبيرة على أحد أكبر الأنهار الزراعية في إفريقيا "نهرالسنغال" مما مكنها من توفير الري للأراضي الزراعية الخصبة والتي طبعا ساهم النهر بفيضانه المتكرر في تشكلها، كما أن العوامل الطبيعية الأخرى تبدو مشجعة على الزراعة في ظل توفر الري كدرجات الحرارة المثلى السائدة في المنطقة ونظام الأمطار وإن اتسم بالتذبذب وعدم الانتظام إلا أن تزامن فترة سقوطه مع بداية حملة زراعية خريفية يساعد كثيرا

[1] محمد الأمين محمد المصطفى، التخطيط الزراعي في موريتانيا، رسالة الماجستير في التهيئة الإقليمية، جامعة هواري بومدين الجزائر 2005، ص: 128

[2] http://www.4geography.com/

المزارعين في الدخول باكرا في الأجواء الزراعية كل هذا إلى جانب توفر خزان مائي سطحي (بحيرة اركيز وغيرها) إلى جانب توفر الأراضي الزراعية الخصبة، كلها معطيات تغري على التوسع في الزراعية المروية وخاصة زراعة الأرز الذي أصبح مع الوقت الغلة الرئيسة للزراعة المروية في هذه المنطقة.

وللعوامل البشرية أثر كبير في الإنتاج الزراعي فالإنسان هو المنتج وهو المستهلك والموزع وهو صاحب المصلحة في الإنتاج ولما كانت حاجة الإنسان متغيرة تمشيا مع الظروف التي يمر بها كانت العوامل البشرية متغيرة تبعا لها، ولكن هذه العوامل تؤثر في حدود الظروف الطبيعية وطبيعة الموارد المتاحة[1] وقد تكون الظروف الطبيعية بمثابة عقبة أمام الإنتاج الزراعي وفي نفس الوقت قد تكون حافزا لأبناء المجتمع للبحث عن أساليب جديدة أكثر جدوى وعلى الرغم من أن العوام لالطبيعية تساهم في تحديد الإمكانات الزراعية إلا أن التباين في المستوى الثقافي للشعوب وما يسود في مجتمعاتهم من قيم وعادات وتقاليد وأساليب سلوكية قد تنعكس آثارها على المنتجات الزراعية وطريقة إنتاجها، وتعد حيازة الأرض وحجم الملكية من أهم الظواهـــر الاجتماعية التي يرتبط بها في كثير من الأحيان اختلاف في طبيعة المنتجات الزراعية وقد يحول نظام الملكية دون زراعة بعض المحاصيل أو تربية أنواع معينة من الحيوانات فهناك العامل الزراعي الذي يعمل في ملكيته ولحسابه الخاص وهناك العامل الذي يعمل بأجر وهناك من يعمل بأرض قد تم تأجيرها لحسابه الخاص ومنهم من يحصل على نسبة معينة من الإنتاج أوما يعرف بنظام المشاركة وتختلف أنظمة الحيازة وتتباين أحجام الملكيات الزراعية وطرق إدارتها باختلاف الدول كما تختلف من منطقة إلى أخرى ضمن الدولة الواحدة وهكذا يتضح بأن القيم الاجتماعية والعادات والتقاليد التي تسود في مختلف المجتمعات الزراعية تعد من العوامل الجغرافية بالغة التأثير في الإنتاج الزراعي وتباينه في العالم[2]، ويقصد بالعوامل البشرية المؤثرة في الزراعة كل ما يتصل بالإنسان ونشاطه في مجال الزراعة ولا تقل أهميته عن تأثير العوامل الطبيعية من حيث الكمية والنوعية، فكلما ازدادت قدرة الإنسان في تغلبه على الظروف الطبيعية وتهيئة الظروف الملائمة لنجاح الزراعة كلما استطاع التقليل من الصعوبات التي تحول دون تحقيق طموحه في استثماره الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية المتاحة، وقد خطى الإنسان

---

[1]- عالي أحمد هارون، جغرافية الزراعة، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، 2000، ص 107

[2] – وزارة البيئة والزراعة والمياه، كتاب الزراعة المطرية، نتائج الدراسة التفصيلية بالجزء الجنوبي الغربي من المملكة العربية السعودية الرياض، 2020، ص 23 http://www.4geography.com/

خطوات كبيرة في رفع القدرة الإنتاجية للمنتجات الزراعية من نباتات وثروات حيوانية من خلال استخدامه الأسمدة والمخصبات الكيمياوية لتحسين خواص التربة وتطوير كثير من الصفات الوراثية لسلالات النبات والهدف من قيام الإنسان بهذه التطورات هو الوصول إلى الحد الأعلى أو تقليل المخاطر والخسائر التي تواجه الإنتاج الزراعي نتيجة الأمراض والآفات الزراعية التي يتعرض إليها الإنتاج الزراعي بصورة مستمرة[1]، بالإضافة إلى ذلك تمكن الإنسان من توفير ظروف بيئية ملائمة لإنتاج محاصيل زراعية في مناطق قليلة المياه كالمناطق الصحراوية من خلال تطوير طرق الري وابتكار طرق جديدة ذات كفاءة عالية في الاستخدام الأمثل للموارد المائية كطرق التنقيط والري تحت السطحي والرش وغيرها، فضلا عن زراعة محاصيل زراعية في فصل نمو قصير وكذلك زراعة المحاصيل في غير مواسم زراعتها من خلال إقامة البيوت البلاستيكية والزراعة المحمية والتي أصبحت من الزراعة الأكثر انتشارا في العالم[2].

لعل لجميع العناصر السابقة تأثير مباشر على الانتاج الزراعي ولكنها ذات انعكاسات متباينة فبعضها يدفع الى تكثيف الاستغلال الزراعي وبعضها الاخر يدفع الى تقليصه ومن العوامل التي تدفع باتجاه تكثيف الاستغلال تحقيق الانتاج الزراعي الكافي لاسترجاع التكاليف الزراعية والحصول على عوائد مالية واقتصادية كبيرة مشجعة على الاستثمار في هذا المجال كما أن أهم العوامل الذاتية التي تدفع الى تكثيف الاستغلال الزراعي نشير الى بعض العوامل الضاغطة التي تجبر المستغلين الزراعيين على الاهتمام الكامل بمزارعهم[3] وأهمها ارتفاع أسعار المدخلات الزراعية ومتطلبات الانتاج الزراعي بشكل عام وهنا يكون التكثيف الزراعي بغرض تغطية التكلفة المتزايدة للإنتاج وتوفير أرباح بعد ذلك ،كما أن من العوامل التي لا تساعد على تكثيف الاستغلال الزراعي تفتت هياكل الملكية الزراعية داخل المزارع وتغييب عدد كبير من المالكين وهذه الخصائص ذات تأثير مباشر على نمط الاستغلال[4].

---

[1]– محمد حبيب العكلي: جغرافية الزراعة، دار الوضاح للنشر والتوزيع،2021، ص 147

[2]-العبادي كاظم الجاسم، جغرافية الزراعة جمعة الموصل العراق بدون سنة نشر، ص 111

[3]– محمد أحمد السيد، الماء والفلاحة في الضفة اليمنى المتوسطة لنهر السنغال دراسة في الجغرافيا الريفية، أطروحة دكتوراه جامعة تونس الأولى، 2013، ص 317

[4] السيد عيد فرج موسى، التغيرات البنائية والمناخية، وعزوف الفلاحين عن مهنة الزراعة، مجلة بحوث كلية الآداب ــ جامعة المنوفية مصر، 2022، ص 602

ومن جهة أخرى فإن ارتفاع أسعار المدخلات الزراعية وندرة اليد العاملة الفلاحية المختصة وارتفاع أجورها قد تدفع أيضا باتجاه إهمال المزارع والحد من كثافة الأشغال الفلاحية فيها وفي هذه الحال فإن القيمة المنخفضة للمستغلات الزراعية أو ضعف الإمكانيات المادية للمستغلين الزراعيين تحول دون استغلالها على الوجه الأفضل وتعرقل الاستفادة من ظروف الإنتاج الجديدة ومن الاستمارات الباهظة التي توظفها الدولة في هذا المجال[1].

أهمية الإنتاج الزراعي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

يلعب الانتاج الزراعي دورا هاما في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لكافة الشعوب باعتباره المصدر الاول الاشباع حاجاتهم الغذائية وأساس التفضيل الغذائي بالنسبة لهم كما أن الانتاج الزراعي اليوم يعد الضامن الأول لاستقلالية الدول وتحكمها في سياساتها الاقتصادية والخارجية كما يعكس حجم الإنتاج الزراعي وتنوعه مستوى الوعي الوطني بأهمية تحقيق الأمن الغذائي وتتحكم في الإنتاج الزراعي مجموعة من العوامل الطبيعية والبشرية سبق الإشارة إلى أغلبها لكن لا بد من التطرق إلى الظروف الميدانية المساعدة على الانتاج الزراعي أو تلك التي تحد منه من حيث الخصائص التعليمية للمزارعين وظروف العمل الزراعي وآليات التسويق والمردودية الاقتصادية على المزارعين وعلى السوق الزراعية ومراحل تطور الانتاج الزراعي خاصة الأرز على مدى السنوات الأخيرة وحجم تغطيته لأهداف الخطة الوطنية للتمية الزراعية أفق 2025 وكذا تغطية الحاجة الوطنية من الحبوب وخاصة الأرز نظرا لأهميته في الإنتاج المروي حيث تتطلب الانتاجية الزراعية العالية دراسة أدوار واحتياجات المزارعين وكل من يقومون بأدوار مختلفة في الانتاج الزراعي ولهم متطلبات متباينة في مجالات التعليم والمعارف التكنلوجية الحديثة، والتعامل مع أهمية وضرورة الإرشاد الزراعي، وفهم متطلبات الوعي الوطني الزراعي والحاجة إلى تلبية الطلب الوطني على الغذاء.

أهمية الأرز في الإنتاج الزراعي المروي:

قبل الحديث عن الإنتاج ومراحله وتطوره لا بد من التعريف بهذه الغلة ومتى دخلت إلى المنطقة المدروسة ولماذا التركيز عليها عرف الإنسان محصول زراعة الارز قبل أكثر من 2000 سنة قبل الميلاد حيث استخدم الهنود ماءه عند الطبخ في العلاج وغذاء الاطفال ثم انتقلت زراعته إلى دول إفريقيا وأوروبا ثم إلى قارات العالم الجديد وتصل نسبة الهكربوهيدرات في الأرز إلى

[1] نفس المرجع، ص 604

79% والبروتينات إلى 7% والدهون 0.7%[1]، وقد عرف سكان منطقة الضفة اليمنى من نهر السنغال الأرز وتعودوا على استهلاكه مع مجيئ الاستعمار نهاية القرن التاسع عشر رغم وجود حضارة قديمة في منطقة اديولا القريبة من المنطقة والتي تتركز كامل الحياة الزراعية فيها على زراعة الأرز وتشكل الدعامة الغذائية لسكان المنطقة[2] وقد ظل استهلاك الأرز في موريتانيا بداية مقتصرا على سكان المدن الكبرى ومنذ السبعينات أصبح يشكل الغذاء اليومي للسكان ومن هنا ارتكزت سياسة الدولة الزراعية على زراعته وإقامة مشارع زراعية كبرى لإنتاج الأرز معتمدة على توفر الماء ودرجة الحرارة الضرورية لإنبات الأرز وقد انتشرت زراعة الأرز في الضفة اليسرى قبل اليمنى من النهر وثمة العديد من الأسباب التي جعلت زراعته تهيمن على الإنتاج الزراعي بالمنطقة والزراعة المروية بشكل عام في منطقة النهر من هذه الاسباب:

- ارتفاع إنتاج الأرز مقارنة مع أي غلة أخرى.
- تشجيع الدولة للمزارعين من خلال حثهم على زراعته وشراء الفائض بأسعار مربحة.
- كون الأرز من الغلات الزراعية التي تسمح بحملتين زراعيتين.[3]

بدأ إنتاج الأرز في موريتانيا عبر إنشاء الدولة لمجموعة من المزارع المؤطرة مثل: مزرعة امبورية في روصو ثم لاحقا بعد إنشاء الشركة الوطنية للتنمية الريفية ظهرت التعاونيات الزراعية القروية حيث أنشأت أربع تجمعات كبرى في ولاية الترارزة في مناطق: روصو– انتيكان ــ لكصيبة ــ كوندي. بمساحة إجمالية بلغت 2100 هكتار لكل منها مرشد ومهندس زراعي ولذلك لم يكن العمل التعاوني من مبادرة السكان[4] المحليين، لكنه يمثل البداية الفعلية لممارسة المزارعين المحليين لزراعة الأرز ويعكس نوع وحجم الملكية والحيازات العقارية ويعود إنشاء هذه التعاونيات استنادا إلى مجموعة من القوانين المنظمة للعمل التعاوني من أهمها: القانون رقم 171/67 المتعلقة بإنشاء التعاونيات الزراعية والمغير بالقانون رقم 93/15 بالإضافة إلى مجموعة القوانين الضابطة والمنظمة في هذا المجال حيث أتاح هذا الإطار القانوني للسكان المحليين تشكيل تعاونيات فلاحية تهدف إلى خلق فرص دخل لمنتسبيها عن طريق الزراعية

---

[1] العبادي كاظم الجاسم، مرجع سابق، ص 179

[2] محمد أحمد السيد، مرجع سابق، ص 318

[3] نفس المرجع، ص 319

[4] عبد الله سيد محمد ا بنو، دور الزراعة في التحولات الاقتصادية والاجتماعية والمجاليةوآفاق التنمية المحلية المستدامة في دلتا نهر السنغال أطروحة الدراسات العليا المعقة في الجغرافيا، جامعة ابن طفيل المغرب،2006، ص 324

خاصة النساء والسكان المحليين الأقل تعليماثم فتحت الدولة مجال الاستثمار الزراعي الخصوصي بدء بقانون الإصلاح العقاري 1983 وتطبيقاته التي صدرت لاحقا والتي سمحت لأغلب الفاعلين الخصوصيين بالدخول الفعلي في هذا المجال عبر امتلاك الأراضي وشرائها وكرائها في أحايين كثيرة وبالتالي أصبح منتجو الأرز إما أصحاب تعاونيات قروية تقليدية تزرع بغرض المحافظة على أراضيها وحمايتها ثم من أجل ضمان الغذاء لأسرها خاصة في ظروف ضعف المردود وهجرة الرجال بحثا عن رزق أوسع وهذه الفئة من المزارعين هي الأقل اليوم في المزارع والأقل انتاجا، مع وجود مالكين جدد للأراضي أو مؤجرين لها (مستثمرين) وهم أغلب مالكي المزارع اليوم حيث يمثلون أكثر ملاك المزارع 94 من مجموع العينة المدروسة (169) أي نسبة 55.62% من مجموع المزارع المدروسة والأكثر إنتاجا في العينة الدراسية مقارنة بإنتاج المزارع الخصوصية في الولاية.

ويظهر من خلال الدراسة الميدانية أن أغلب التعاونيات قامت على أراضي تتبع للملكية القبلية التقليدية 57.14%وأن 42.86%حصلت على أراضيها بمنح من الدولة وقد عكس صغر الحيازات الزراعية لديهاوهو إما منح شبه دائم لدى القرى وإما منح مؤقت كما هو حال التعاونيات في المزارع الكبرى التي أقامتها الدولة في إطار سياستها الزراعية (امبورية على سيبل المثال) ويرجع انتشار التعاونيات ذات الحيازات القبلية إلى أنه بعد إصلاح 1983 سارعت بعض القبائل والمجموعات المحاذية للنهر إلى زراعة أراضيها خوفا من تطبيق القانون العقاري عليها ثم تزايد اهتمام هذه المجموعات بأراضيها بعد سعي الدولة في تمويل ودعم زراعة الأرز عن طريق تشجيع التجمعات المحلية العاملة في الزراعة وتظهر نتائج العمل الميداني أن متوسط الإنتاج لدى هذه التعاونيات بلغ 4.37طن للهكتار في مجموع أراضي زراعية بلغ المزروع منها من طرف أعضاء التعاونيات أثناء فترة إعداد الاستمارة 1140 هكتار فيما أجّرت هذه التعاونيات من أراضيها 369 هكتار وحصلت منها على عوائد مالية لدعم انتاجها الزراعي وظلت 131 هكتار بوارا ربما عجز أصحاب التعاونيات عن استصلاحها أو زراعتها أوهي أراضي لمشتركين في التعاونيات عجزوا عن دفع رسوم الاشتراك في الحملة الزراعية وبقي نصيبهم دون زراعة، ويظهر متوسط الإنتاج لدى هذه العينة من التعاونيات أنها تحقق إنتاجا قريبا من المستوى الوطني 4.89 طن للهكتار ويرجع أغلب المستجوبين تدني الإنتاج في هذه المزارع إلى ضعف مستوى التمويل والقدرة على الحصول على المدخلات الزراعية (بذور+ أسمدة) وأحيانا العجز عن الحصول على الماكنات الزراعية للتقليب والحصاد، كما أن ضعف المستوى التعليمي لأغلب مسيري هذه التعاونيات وأعضائها يشكل معوقا لكثافة ونمو الإنتاج الزراعي، وتعكس

الدراسة الميدانية التي أجراها الباحث أن حجم الإنتاج الزراعي أكبر في المزارع التي يديرها أفراد خواص منه لدى المزارع التي يديرها مزارعون ضمن التعاونيات القروية حيث ترتفع نسبة الأميين في مزارع التعاونية إذ أن 9 من مسيري المزارع يعانون الأمية الأبجدية و27 من هذه المزارع يديرها أفراد لم يتجاوزوا مرحلة تعلم القراءة والكتابة وبمستويات ضعيفة جدا في بعض الأحيان 38 من مسيري هذه المزارع لم يتجاوزوا المرحلة الابتدائية وترفع نسبة من وصلوا إلى مرحلة التعليم الثانوي إلى 41 تظل نسبة من وصلوا مرحلة التعليم العالي هي الأضعف 12 مسير أي نسبة 7% فقط ويظهر هؤلاء في المزارع الخصوصية الكبرى أو في المزارع العامة التي هي تحت وصاية الدولة (امبوريه) وبالرجوع الى نسبة الانتاج التي صرح بها كل هؤلاء نجد تباينا كبيرا بين إنتاج مزارعي التعاونيات الذين مارسوا الزراعة بدافع البحث عن المعاش اليومي قبل أن يتمكنوا من الدراسة هو الأقل 3.5 طن للهكتار وقد يعود ذلك إلى ضعف امكانياتهم في التعاطي مع التكوين والإرشاد الزراعي وإلى ضعف قدرتهم على الاستفادة من الملاحظات والتجارب الميدانية التي يعايشونها يوميا في نفس الوقت نجد أن أعلى إنتاج مصرح به ضمن العينة الدراسية هو 7 طن للهكتار لدى مزارعين خصوصيين لم يستثمروا في الزراعة إلا قبل فترة وجيزة لكن مستوياتهم المعرفية مكنتهم من الاطلاع على كل مستلزمات الرفع من الإنتاج الزراعي في حقولهم وبتكاليف مضمونة الربح وقد يفسر الفارق في الإنتاج بين هؤلاء وأولئك بالقدرة على توفير الاستثمار الكافي للرفع من مستوى الإنتاج الزراعي الذي يتوفر عند أغلب الخصوصيين ولا يتوفر لمزارعي القرى والتعاونيات لكن يظل المستوى التعليمي للمزارعين أداة رئيسة وفاعلة في رفع كفاءتهم وقدرتهم الإنتاجية.

تأثير التمويل على الإنتاج الزراعي:

لقد انعكس ضعف مستوى التمويل الذي تقدمه مؤسسة القرض الزرعي CAMوالشروط المحددة للحصول عليه انعكس على إنتاج المزارع القروية التعاونية حيث اتضح من خلال الدراسة الميدانية أن أغلب المستجوبين من أصحاب التعاونيات يفضلون عدم زراعة موسم معين إذا لم يكن لديهم التمويل الذاتي على الاقتراض من البنك بحجة أن الاقتراض من البنك قد يعرضهم في حال عدم السداد إلى فقدان أرضهم وهو أمر يرونه خطيرا ويلجؤون بدلا منه إلى التجار الذين يمولون الحملة بشروطهم الخاصة التي يرى فيها المزارع تمويلا أسهل من التمويل الرسمي وعموما يصرح 88.6% من أصحاب التعاونيات أن سبب ضعف الإنتاج في مزارعهم هو ضعف التمويل الذي يعانون من آثاره في مختلف مراحل الإنتاج الزراعي (تقليب الأرض – جلب الماء – البذور– الأسمدة – نزع الأعشاب الضارة – الحصاد – التسويق) فيما وجد أن نسبة

9.0% من هذه التعاونيات تمتلك أرصدة تجارية ذاتية وتتولى تمويل حملاتها بذاتها ويسدد كل مشترك مبلغا ماليا لتعويض التمويل مع الحصاد فيما حصلت نسبة 2.2% فقط على قروض من القرض الزراعي ولا يعتبرونها كافية لتمويل الإنتاج الزراعي. وعموما يتراجع الإنتاج مع ضعف مستوى التمويل وتوفير متطلبات الإنتاج والعكس صحيح فكلما حصل المزارع على ما يكفي من تمويل كان إنتاجه أعلى مستوى ويعد هذا الأمر المفسر الأول في تفاوت الإنتاج بين المزارع الخصوصية متوسط طن / هكتار والمزارع العامة التعاونية 4.37 طن /هكتار

الإنتاج الزراعي ومستوى الحجم النوعي:

يختلف إنتاج الحبوب وقوة وزن هذا الإنتاج في الإنتاج الوطني من الحبوب حيث يكتسب الإنتاج أهميته من قوة حضوره ووزنه داخل كتلة الإنتاج الوطني ويظهر الجدول التالي توزيع الإنتاج الوطني حسب نوع الحبوب ووزن كل نوع منها في الإنتاج الوطني الزراعي.

جدول (1): توزيع الإنتاج حسب نوع الحبوب الحملة الزراعية 2022/2021

نوع الحبوب	الإنتاج بالطن	النسبة من الإنتاج الوطني
الذرة الرفيعة	50269	10.23%
الدخن	813	0.17%
الذرة	11774	2.40%
القمح والشعير	139	0.03%
الأرز	428400	87.18%
المجموع	491395	100%

المصدر: EMEA 2021/2022, p. 20

من الجدول يتضح أن حجم الانتاج الوطني من الحبوب عرف تزايدا مستمرا وتطورا ملحوظا خلال العشر سنوات الأخيرة وأن الإنتاج الطاغي على الإنتاج الوطني من الحبوب يمثله الأرز وبنسبة كبيرة تجاوزت 87 % وهو أمر يمكن تفسيره بتركيز الدولة الكبير والدعم الذي قدمته لمزارعي الأرز بعد تبني زراعته والتركيز عليها كما أن كل التسهيلات التي قدمتها الدولة في مجال الإصلاح العقاري والتي شجعت مستثمرين ورجال أعمال وحتى مزارعين بسطاء على زراعة الأرز هو ما أعطى لمنتوج الأرز أهمية كبرى في الإنتاج الوطني من الحبوب، كما أن تراجع الأهمية الغذائية التفضيلية للحبوب التقليدية في السلة الغذائية اليومية للمواطن الموريتاني لصالح الأرز جعلت التركيز الزراعي ينصب على هذه المادة كلها، هذا إضافة إلى ارتباط أغلب الحبوب التقليدية الأخرى بالأمطار وتذبذب معدلاتها وتراجعها الحاد في بعض السنوات على عكس الأرز الذي هو زراعة مروية تعتمد على مياه النهر، الأمر أعطاها مستوى ونوعا من

الاستمرارية والتحكم أكثر من غيرها ويلاحظ من الجدول الضعف الكبير في إنتاج القمح 0.03% من الإنتاج الوطني وهو ما يجعل الاعتماد في هذه المادة الأساسية لا يزال يركز كثيرا على الاستيراد والعون الخارجي.

جدول (2): توزيع الانتاج الزراعي حسب نوع الحبوب 2025/2024

نوع الحبوب	الإنتاج الخام	النسبة من الإنتاج الوطني
الذرة الرفيعة	114373	20.07%
الدخن	3448	0.61%
الذرة	18470	3.24%
القمح + الشعير	1758	0.31%
الأرز	431692	75.77%
المجموع	569741	100.00%

المصدر: M.A.S.A/ LES RESULTATS DEFINITIFS DE LA SAISON NORMALE IRRIGUE–RIZICULTURE POUR LA CAMPAGNE AGRICOLE 2024/202

تعكس أرقام الإنتاج الوطني من الحبوب للحملة الزراعية 25/24 زيادة معتبرة في الحجم العام للإنتاج الوطني من الحبوب مقارنة بالسنوات السابقة 569741 طن مقابل 542102 طن 23/22 و491391 طن للعام 2022/2021 أي بزيادة قدرها 10.3% عن السنة الأولى و5% عن السنة الثانية ويظهر الجدول تراجع نسبة الأرز ضمن الإنتاج الوطني 75.77% وتراجعا كذلك في انتاج الذرة الرفيعة ولكنه طفيفا جدا وتظهر نسبة انتاج القمح تحسنا ضعيفا في حجم انتاج هذه المادة ويرجع البعض تراجع إنتاج الأرز إلى الأضرار التي لحقت بالمزارع بسبب السيول التي شهدتها المنطقة الزراعة خاصة الزراعة المروية (الأرز) والتي قدرت بعض الجهات أنها كانت في حدود 40% من إنتاج الأرز خاصة في ولاية الترارزة وتبدو الزيادة الطفيفة في إنتاج القمح والشعير مبشرة وتعكس جزء من الاهتمام الذي بدأت الدولة توليه لشعبة إنتاج القمح مؤخرا إلا أن الإنتاج منالقمح لا يزال بعيدا جدا من حجم تغطية الاستهلاك الوطني من هذه المادة والذي يتطلب إنتاج أ كثر من 490 ألف طن حسب التعداد الأخير للسكان ويبقى التفاوت كبيرا بين الولايات الزراعية حسب نوع وكمية الإنتاج من الحبوب.

توزيع الإنتاج المروي حسب الولايات:

حسب نتائج الحملة الزراعية 2022/2021 تتصدر ولاية الترارزة الزراعية المروية من حيث حجم الإنتاج والنسبة إلى الإنتاج الوطني حيث تمثل قريبا من 91% من الانتاج المروي وتبدو ولاية كيديماغا الأقل إنتاجا في الزراعة المروية وربما يعود هذا الأمر إلى قرب ولاية الترارزة

من المدن الكبرى (نواكشوط) حيث مركز النشاط الاستثماري في البلد وبعد ولاية كيديماغا من الأسواق الزراعية والتجارية كما أن تركيز الجهود الاستثمارية للدولة والقطاع الخاص كان موجها في الغالب الى ولاية الترارزة وهو ما جعلها تحتل المرتبة الاولى زراعيا على المستوى الوطني.

الجدول (3): توزيع الإنتاج المروي حسب الولايات 2021

الولاية	الإنتاج الخام	النسبة من الإنتاج الوطني
كوركل	21250	%4.95
لبراكنة	19269	%4.5
كيديماغا	733	%0.17
الترارزة	387193	%90.38
المجموع	428400	%100

المصدر: Ministère De L'Agriculture Et de la Souveraineté Alimentaire EMEA 2021/2022, opcit, p. 19

تبدو سيطرة ولاية الترارزة على القطاع الزراعي المروي بشكل عام مستمرة وبنفس النسب التي أفرزتها نتائج الحملة الزراعية 2022/2021 نسبة 91% والتي أكدتها نتائج الحملة الزراعية 2023/2022 مع محافظة الولايات الزراعية الأخرى على نفس نسبها تقريبا مع تراجع في حجم الإنتاج الزراعي المروي بشكل عام.

الجدول (4): توزيع الانتاج المروي حسب الولايات 2023

الولاية	الإنتاج الخام	النسبة من الإنتاج الوطني %
كوركل	14071	%4
لبراكنة	18296	%5
كيديماغا	946	%0
الترارزة	361883	%91
الانتاج الوطني	395196	%100

المصدر: EMEA 2022/2023, op. cit, p. 20.Enquête auprès des Ménages et Exploitants Agricoles

تظهر نتائج الحملة الزراعية 2025/2024 زيادة طفيفة في حجم إنتاج الولايات في الضفة الوسطى من النهر 14170 طن في كوركل و22824 في لبرا كنة إلا أنها في المقابل تظهر زيادة في رقم الإنتاج في ولاية الترارزة، مع تراجع طفيف في نسبة الاستحواذ على الإنتاج الوطني

التي انخفضت قليلا إلى نسبة89.9 % ولكن عموما حسب الجداول مثلت الزراعة المروية النشاط المهيمن على الزراعة في موريتانيا كما مثل إنتاجها المصدر الأول للإنتاج الوطني من الحبوب.

الإنتاج الوطني من الأرز وحجم تلبية الحاجة الوطنية:

تطور إنتاج الأرز: عرف إنتاج الارز تطورا كبيرا بعد الشروع في زراعته رسميا وبدعم من الدولة نتيجة سنوات الجفاف التي ضربت الاقتصاد الريفي بشكل خاص والاقتصاد الوطني بشكل عام حيث انتقل إنتاجه من 200 طن سنة 1963م إلى 55067 طن 1990 لكنه عرف تراجعا إلى 53963 طنا سنة 2001 و2002 وعموما شهد انتاج الوطن من هذه المادة نسقا مستمرا من الزيادة تأثر كثيرا بالتدخلات التي قامت بها الدولة وواكبتها ثم جهود ومبادرات واستثمارات القطاع الخاص التي جعلت من إنتاج الارز الإنتاج الأول على المستوى الوطني حيث ظل يمثل النسبة الأكبر من إنتاج الحبوب على المستوى الوطني ورسمت الأهداف التنموية للدولة الوصول به إلى نسبة تغطية تزيد على 100% وقد مثلت نسبة الإنتاج الوطني من الأرز حسب الحملة الزراعية 2022/2021 إلى حدود 87 % من الانتاج الوطني من الحبوب.

توزيع إنتاج الأرز حسب الولايات:

يعرف إنتاج الأرز تباينا كبيرا بين الولايات الزراعية حيث يعكس سيطرة كبيرة لولاية الترارزة في الانتاج الوطني من الأرز كما في الجدول التالي:

جدول (4): الإنتاج من الأرز حسب الولايات 2025/2024

الولاية	الإنتاج الخام	النسبة من الإنتاج الوطني
كوركل	20658	%4.79
لبراكنة	22824	%5.29
كيد ماغا	36	%0.01
الترارزة	388174	%89.92
المجموع	431692	%100

المصدر Direction Régional.Agricole Trarza les Resultats Définitifs de la Saison Normale irrigue-Riziculture pour la campagne Agricole 2024/2025:

من الجدول يتضح حجم التباين في الإنتاج الوطني من الأرز بين الولايات النهرية ويرجع ارتفاع الإنتاج في ولاية الترارزة إلى كونها مثلت سوقا زراعية على مقربة كبيرة من الأسواق الاستثمارية الكبرى في نواكشوط ونواذيبو وهو ما شكل فيها فرصة للاستثمار في المجال

الزراعي حيث يمثل مزارعو القطاع الخاص في الولاية 55.61%[1]، كما أن قرب المساحات المستصلحة في السنوات الأخيرة (بحيرة اركيز+ جهرة آفطوط الساحلي) من العاصمة وتطور الإنتاج الزراعي للزراعة المروية خاصة الأرز جعل من الولاية قبلة للمزارعين والمستثمرين في هذا المجال مع توفر كل مستلزمات السوق الزراعية في هذه الولاية (الاليات+ أسواق البذور والأسمدة والمبيدات+ الحاصدات+ مصانع التقشير) إضافة إلى قرب المنطقة الزراعية في الولاية من السوق الزراعية على الضفة اليسرى للنهر، وقد ظلت مساهمة ولاية الترارزة في الإنتاج الوطني من الأرز مرتفعة وتمثل أكثر من 70% قبل أن ترفع هذه النسبة إلى حدود 90% في السنوات الأخيرة، يلاحظ التطور الكبير في إنتاج الأرز حيث انتقل من 271946 طن سنة 2014/2013 إلى 431692 طن للحملة الزراعية 2025/2024 وهو ما يعكس زيادة بنسبة 37% خلال عشر سنوات تقريبا وقد ظلت ولاية الترارزة تحتل النسبة الأكبر من إنتاج الأرز على مدى الفترة الزمنية المذكورة حيث أنه في السنة الحالية 2025/2024 وصلت إلى نسبة 89.8%[2] من الإنتاج الوطني لهذه المادة كما أن تزايد إنتاج الأرز في هذه الولاية جعل المردودية الإنتاجية للهكتار في تزايد نظرا للخبرات التي اكتسبها المزارعون في هذه الولاية وامكانية الحصول على متطلبات الزراعة الناجحة حيث أن المردودية الإنتاجية تبدو الأعلى من بين الولايات الزراعية وقد وصلت إلى 5.76 طن /هك في الحملة الصيفية الأخيرة 2025/2024 ومن خلال الإجابات المتحصل عليها فيالدراسة الميدانية تصل المردودية الإنتاجية إلى 10.2 طن/هك في حدها الأعلى وإلى 5.4 طن/هك في حدها الأدنى وهو ما يعني أن متوسط الإنتاج للهكتار وصل إلى أكثر من 7طن/ هك وهي إنتاجية كبيرة تفوق المعدل الوطني الذي ظل في حدود 5,2 طن للهكتار وتظل إنتاجية الأرز كذلك الأعلى من بين إنتاج الحبوب المروية حيث لم يتجاوز إنتاج القمح للحملة الزراعية 2025/2024/ 2.39 طن للهكتار[3].

حددت الخطط القطاعية لوزارة الزراعة أهدافا للإنتاج الوطني الزراعي وحجم تغطية الحاجة الوطنية من الإنتاج الزراعي وقد كان الهدف في العام 2015 مع انطلاق الخطة الوطنية للتنمية المرجع الأول للتخطيط التنموي خلال الفترة 2016-2025 (الاستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك) هو الوصول بالإنتاج الوطني إلى نسبة تغطية للحاجة الوطنية من الأرز إلى

[1] العمل الميداني بتاريخ 2025/7/18

[2] الإدارة الجهوية للزراعة في ولاية الترارزة النتائج الأولية للحملة الزراعية 2025/2024، ص 3

[3] نفس المرجع السابق ونفس الصفحة

115% بحلول 2025 وهو[1] الهدف الذي تبنته الاستراتيجيات القطاعية للزراعة من خلال استراتيجية تنمية القطاع الريفي أفق 2025 سعيا إلى رفع إنتاج الأرز للوصول إلى هذا المستوى ويتطلب تحقيق هذا الهدف تضافر مجموعة من العوامل الإنتاجية، مع تبني أهداف مرحلية على مدى تطبيق الاستراتيجية التي تبنت هدف رفع إنتاج الأرز الصافي إلى حجم إنتاج يغطي بل ويخلق فائضا انتاجيا يصل إلى حدود 15% من الاستهلاك الوطني من الأرز في أفق 2025 وهو هدف يمكن قياس مدى تحققه الآن، ولا تقصر أهداف الاستراتيجية على الأرز بل يبدو طموحها أكثر بعدا بالنسبة للقمح والحبوب التقليدية حيث تسعى إلى بلوغ هدف تغطية انتاج القمح للحاجة الوطنية بنسبة 70% بحلول عام 2025 وهو أمر ما زال بعيد المنال نظرا لتدني انتاجية القمح 2.4 طن/هكت[2]. ولمحدودية المساحة المزروعة قمحاحتى الآن حيث لا يمكن أن يقارن بالأرز الذي أصبح مع الوقت الغلة الزراعية الأولى وطنيا وإقليميا كذلك وتسعى الاستراتيجية إلى رفع انتاج الحبوب التقليدية إلى تغطية الحاجة الوطنية كاملة وقد لا يتأتى هذا الهدف بسبب تذبذب الإنتاج في الحبوب التقليدية وتأثرها بالأمطار وحسب آخر إحصاء الزراعي 2023 تتفاوت نسبة تغطية الحاجة الوطنية من الحبوب تفاوتا كبيرا لكنها تقل عن 3% في بعض المحاصيل التقليدية[3] وهو ما يجعل الهدف المعلن في أفق 2025 يحتاج الى تركيز أكبر في هذا النمط الزراعي.

الاستهلاك والعجز الغذائي:

لمعرفة حجم الاستهلاك الغذائي الفعلي أمرا صعبا ربما لأهمية ترشيد الإنفاق الاستهلاكي الغذائي وأهمية تسييره التسيير الضامن لاستمرارية توفر الغذاء وقد ورد في القرءان الكريم أهمية حفظ الإنتاج وترشيد استهلاكه وأهمية العلم كذلك بما يتطلبه تسيير قوت الناس ومعاشهم من العلوم والمعرفة اللازمة لذلك قال تعالى عن يوسف عليه السلام:" اجعلني على خزائن الأرض إني حفيظ عليم"[4]. ويرتبط استهلاك المجتمعات بمستوى وعي الأفراد والثقافة

---

[1] وزارة التنمية الريفية استراتيجية تنمية القطاع الريفي أفق،2025، ص 48

[2] -RIM MASA: Rapport Saison Normale CA 2024/2025

[3]- Ministère De L'Agriculture Et de la Souveraineté Alimentaire Enquête auprès des Ménages et Exploitants Agricoles (EMEA) 2022/2023, p. 28

[4] - القرآن الكريم سورة يوسف،الآية55

[2] –فيان صالح علي، أبعاد اقتصادية في قصة النبي يوسف عليه السلام في ضوء القرءان الكريم، مجلة كلية العلوم الاسلامية جامعة الموصل المجلد السابع العدد الثالث عشر 2013، ص23

الاجتماعية[1] والعقائد والالتزام ومستوى الدخل والرفاهية وترتكز بعض معايير ترشيد الاستهلاك لدى الأفراد على القناعة والاستهلاك طبقا للإمكانات وبعيدا عن الترويج لمواد الرفاهية مع تقدير احتياجات كل فرد داخل الأسرة واختيار المواد الغذائية الصحية وبدائلها وقد مثل اتساع المساحة في موريتانيا وقلة السكان وفوضوية التقري والترحال وفوارق الدخل الكبيرة وتأثير الانفتاح الاجتماعي عوامل ساعدت على صعوبة ضبط استهلاك الفرد كما أن غياب بيانات إحصائية دقيقة حول استهلاك الفرد والإنتاج والاستيراد الغذائي وانتشار ظاهرة التهريب بحكم اتساع الحدود وقرب بعض الأسواق الدولية زادت من صعوبة تحديد معايير موحدة وقد قدرت اللجنة الدائمة المشتركة لمكا فحة التصحر في الساحل استهلاك الفرد في دولها والتي من ضمنها موريتانيا ب 46 كلغ من الأرز للفرد سنويا، وقد حددت مفوضية الأمن الغذائي استهلاك الفرد من الغذائي ب 209 كلغ للسنة منها 79 أرزا و113قمح و17ذرة[2]في حين حددت المعايير الرسمية المعتمدة 182 كلغ للفرد في السنة من الحبوب منها 46 أرزا و110كلغ قمح و26حبوب تقليدية،وبالفعل فإن العاملين بمفوضية الامن الغذائي أقرب إلى واقع المجتمع وربما اعتمدوا في بعض المعطيات على كمية الاستيراد من الحبوب[3] والمنتج محليا وهي أسس لا تكفي في المحيط الاجتماعي الاقتصادي الموريتاني لتأمين الدقة، حيث يبقى احتمال مغالطات المستوردين للجمارك واردا كما أن أغلب الموردين يحافظون على تخزين كميات كبيرة من الحبوب وخاصة الأرز والقمح تحسبا لأي طارئ في الأسواق الدولية[4] وبالتالي تظل بيانات الاستيراد لا تكفي للاعتماد فيتحديد كمية الاستهلاك[5].

3 محمد لمين محمد المصطفى، التخطيط الإقليمي في موريتانيا وانعكاساته على الآمن الغذائي، كلية الآداب والعلوم الانسانية جامعة نواكشوط 2022، ص 226

2 نفس المرجع ونفس الصفحة

3 نفس المرجع ونفس الصفحة

[4]Ministère De L'Agriculture Et de la Souveraineté Alimentaire EMEA 2021/2022, p 27

5- محمد الأمين محمد المصطفى، التخطيط الإقليمي، مرجع سابق، ص 227

جدول (5): المعايير الرسمية لاستهلاك الفرد من الحبوب 2021 / 2022

نوع الحبوب	الإنتاج الخام /طن	الإنتاج الصافي /طن	استهلاك الفرد كلغ /سنة	الحاجة الوطنية بالطن	نسبة التغطية %
الذرة والذرة الرفيعة والدخن	62856	53427	26	113673	47
القمح والشعير	139	132	110	480924	0
الأرز	428400	233907	58	253578	92
المجموع	591395	287466	194	848175	37

المصدر: EMEA 2021 op cit .p 19

يلاحظ من الجدول اختلاف في معايير الاستهلاك من الحبوب حيث زادت كمية الأرز فيما تراجعت نسبة الاستهلاك من الحبوب التقليدية وقد يفسر ذلك بزيادة الاستهلاك الناتج عن بعض التحولات الاجتماعية حول العادات الغذائية ونوع الوجبات والتفضيل الغذائي كما يعزى إلى العوامل الأخرى المتعلقة بالإرادات الغذائية وحجم الإنتاج الوطني من هذه المادةكما أن تراجع كمية الحاجة من الحبوب التقليدية ربما يعود إلى تراجع حضور هذه الحبوب في النظام الغذائي اليومي للموريتانيين وربما إلى ضعف مستوى انتاجها المرتبط كثيرا بالظروف المناخية والمعتمد على وسائل إنتاج تقليدية. وقد قدرت الحاجة الوطنية من الحبوب هنا بناء على نتائج توقعات الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديمغرافي والاقتصادي حول عدد السكان سنة 2022 وعموما يعكس الجدول (السابق) تلبية تقدير احتياجات السكان من الحبوب بنسبة 34%[1](من إجمالي الحبوب) في عام 2022. وتتبع هذه النتيجة المتواضعة والتي لا تُمثل الاكتفاء الذاتي من الحبوب، من انخفاض إنتاج القمح والشعير والطلب المرتفع جداً على القمح، من ناحية أخرى، اقترب الإنتاج الوطني لسنة 2022 من الاكتفاء الذاتي من الأرز، حيث لبى احتياجات الأرز بنسبة تُقدر بنحو 92%، بناءً على متوسط استهلاك يبلغ 58 كجم للفرد[2]. ويظل معدل التغطية للحبوب الأخرى (الذرة الرفيعة والدخن والذرة الصفراء) عند متوسط 47 %، وقد بُنيت هذه النسب بناء على تقديرات الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديمغرافي والاقتصادي بوصول عدد السكان الى 4372037 نسمة، وانتاج زراعي من الأرز الخام وصل إلى 428400 طن

[1]-Ministère De L'Agriculture Et de la Souveraineté Alimentaire. EMEA 2021/2022, op. cit, p 23
[2]-op. cit, p. 31

وبنسبة تقشير وصلت 54.6% أي 233709 طن من الأرز الابيض إنتاج صافي عرفت هذه النسب تغيرا في نسب تغطية محصولي الأرز والحبوب التقليدية حيث تراجع الارز بنحو 10 نقاط لسنة 2023 ويعود ذلك الى تراجع إنتاج الارز لسنة 2023 الناتج عن السيول التي أضرت كثير بمحصول الأرز مع الابقاء على معيار الاستهلاك ثابتا ومع زيادة طفيفة في عدد السكان مما جعل نسبة التغطية من الارز تتراجع لتصل إلى 83% في المقابل اقتربت نسبة التغطية بالنسبة للحبوب التقليدية من الهدف المتوقع لأفق 2025 خاصة الذرة الرفيعة لكنها بدت ضعيفة في الدخن 3% والذرة 13% ربما لارتباط الصنفين أكثر بالظروف المناخية وقد عرفت سنة 2023 تراجعا عاما في نسبة تغطية الحاجة الوطنية من الحبوب حيث لم تتجاوز من إجمالي الحبوب 31% مع فوارق في نوع الحبوب حيث غطت الذرة الرفيعة 91% والأرز 83% في حين كانت النسبة في القمح والشعير أقل من 1% وقد استخلصت هذه النسب بناء على توقع من ANSADEبوصول عدد السكان إلى :4475683 نسمة لسنة 2023.

جدول (6): نسب تغطية الحاجة الوطنية من الحبوب 2023

الحبوب	الإنتاج الخام المفترض/طن	الإنتاج الصافي/طن	إنتاج الحبوب الاستهلاك: طن	السكان 2023	معيار الاستهلاك بالكلغ	حجم الحاجة الوطنية طن	نسبة تغطية الحاجة الوطنية
الذرة الرفيعة	124607	105916	105916	4475683	26	116368	%91
الدخن	3437	2921	2921		26	116368	%3
الذرة	17896	15212	15212		26	116368	%13
القمح والشعير	1504	1429	1429		110	492325	%0
الأرز	394658	259139	215484		58	259590	%83
المجموع	542142	484617	340961			1101019	%31

المصدر: EMEA.OP CIT 2022/2023 P 25 Ministère De L'Agriculture Et de la Souveraineté Alimentaire

من الجدول يتضح أن مستوى تغطية الوطنية من الحبوب يتوقف على مدى نجاعة عوامل لإنتاج الزراعي والتحكم الكامل في الإنتاج فبالنظر إلى الانتاج الوطني الخام من الأرز الغلة الزراعية المروية الرئيسية الذي وصل إلى 431692 طن لسنة 2025/2024 تمثل ولاية الترارزة منها نسبة 92% فإنه سيغطي الحاجة الوطنية بسبة 151% لكنه نتاجا خاما تؤدي عمليات الحصاد إلى فقد نسبة 9% منه يجمعها ضعاف العمال ونساء القرى القريبة من المزارع

وهي لا تدخل ضمن حساب الإنتاج الصافي كما أن عمليات التقشير رغم وجود مصانع كبرى تلقت الدعم الكبير من الدولة من أجل تعزيز جودة الأرز إلا أن نسبة التقشير ما زالت دون المستوى العالمي حيث يتراوح بين 55 و60% بينما يصل في بعض بلدان العالم إلى 70% ويظهر أن نسبة تغطية الحاجة الوطنية من الحبوب تراجعت قليلا عن مستواها 2023 حيث لم تتجاوز للحملة الزراعية 25/24 نسبة 29.19% تراجع بمستوى نقطتين، عن المستوى السابق ويفسر هذا الضعف الكبير في مستوى التغطية بضعف إنتاج القمح بشكل عام وحجم حاجة الاستهلاك منه 110 كلغ للفرد سنويا حيث تمثل الحاجة الوطنية من القمح 45% من الحاجة الوطنية من الحبوب ولا تزال قدرة زراعة القمح على تغطية هذه الحاجة ضعيفة كما هو مبين في الجدول بينما يعزى تراجع تغطية إنتاج الأرز للحاجة الوطنية إلى تزايد عدد السكان وتحديث معايير الاستهلاك السنوي للفرد حيث توقعت PNDAأنه بمعيار استهلاك 46 كلغ للفرد سنويا ونسبة تقشير تصل 64.9% سيغطي إنتاج الأرز الحاجة الوطنية بعدد سكان توقعت أنه سيكون 4909944 عام 2025 بنسبة 119%[1] وإذا طبقنا هذين المعيارين (معيار الاستهلاك و نسبة التقشير) على الإنتاج الوطني من الأرز لسنة 2025/2024 لكن باعتماد توقعات ASNADEلعدد السكان للعام 2024 /4927532 سيكون الإنتاج الوطني من الأرز: 251026 طن وحجم الحاجة الوطنية 226666 طن وستكون نسبة التغطية للحاجة الوطنية من الأرز 110.7% أي بفائض انتاج في حدود 11% وهو أمر يعني تحقيق الاكتفاء الذاتي وحصول الأمن الغذائي في جزء من الحبوب الغذائية الأرز وبفائض إنتاجي يمكن تصديره إلى دول الجوار لكن باعتماد معايير الاستهلاك التي حددت في EMEA2023/2022 والتي حددت 58 كلغ للفرد وباعتبار نسبة التقشير التي حددها المزارعون وملاك المصانع أثناء القيام بالعمل الميداني، ستكون نسبة التغطية من الأرز في حدود 83% فقط 2025/2024 كما في الجدول أدناه، وهو ما يعني عجزا غذائيا في ميزان الأرز يصل إلى نسبة 17 بالمائة أي أنه لتغطية الحاجة الوطنية من الأزر لا بد من استراد حدود 50 ألف طن هي الفارق تقريبا بين حجم الحاجة الوطنية من الأرز وحجم الإنتاج الوطني منه وقد بلغ حجم الاستيراد المسجل من الأرز حسب المرصد الوطني للأمن الغذائي 2024/ 80359 طن من الأرز أي بزيادة حدود 30 ألف طن على الحاجة الوطنية[2] فيما كان حجم الاستيراد من القمح كبيرا جدا ووصل إلى أكثر من 900 ألف طن وهو ما يعني أن

1-Ministère De L'Agriculture Et de la Souveraineté Alimentaire -Plan National de la développement agricole. PNDA. p62

[2]- مقابلة مع الدكتور مولاي سعيد باب عينينا: مدير المرصد الوطني للأمن الغذائي، بتاريخ: 12/8/ 20025

انتاج القمح يحتاج إلى طفرة زراعية كبيرة بحجم التطور الذي حصل في إنتاج الأرز أو أكثر حتى نستطيع تلبية الحاجة الوطنية ولم يكن حجم المعونة الغذائية كبيرا حيث لم يتجاوز 5000 آلاف طن لسنة 2024 وعموما وصل عجز الميزان التجاري مع الربع الأول من العام 2025 إلى 5418مليون أوقية مقابل أكثر من 6 آلاف مليون 2024 فيما لم تتجاوز نسيبة الواردات الغذائية من اجمالي الواردات 22%[1]. في حين وصلت نسبة تغطية الصادرات من الواردات نسبة 89% إلا أن مستوى تغطية الحاجة الوطنية من الاستهلاك الغذائي من الإنتاج الوطني الزراعي ما زالت بعيدة إلى حد ما في حدود 30% فقط وإن كانت قريبة من التغطية بالنسبة للأرز والذرة.

خاتمة:

يظل الهدف الأساسي والاسمىللإنتاج الزراعي هو تغطية احتياجات السكان وتوفير الغذاء لهم أو على الأقل توفير الحد الأدنى مما يسمى الاكتفاء الذاتي وهو هدف وإن بدى صعب التحقق إلا أنه في واقع الدول ليس مستحيلا ولتحقيق هذا الهدف لا بد من إزاحة كل العراقيل التي تقف في وجه التطور ونجاح التجربة الزراعية، أو التقليل من تأثيرها خاصة في الزراعة المروية التي تعتمد على مورد مائي دائم وأراضي زراعية شاسعة والتي أعطت إلى حد الآن نتائج مشجعة على الاستمرار في التوسع والتكثيف الزراعي، ويمكن توسع وتنويع الإنتاج الزراعي وتحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الحبوب خاصة إذا قامت الدولة باستصلاح المزيد من الأراضي الزراعية والاستثمار في المشاريع ذات الطابع الاستراتيجي كشق قنوات الري الكبرى للوصول بالماء الى الأراضي الزراعية وبناء السدود وبناء المستودعات، وتملك موريتانيا آفاقا واعدة إذا تمت إعادة توزيع ملكية الأراضي الزراعية بحيث تتلاءم مع التطور التكنولوجي، كما أن زيادة الوعي بأهمية القطاع ومكانته في الاقتصاد الوطني وتطوير الخبرات لدى الفلاحين حول استخدام المكننة الزراعية ووضع آليات للتسويق سيكون له الأثر الكبير في تطور الزراعة وبلوغ الاكتفاء الذاتي(تغطية الحاجة الوطنية) في مجال الغذاء.

وبشكل عملي يجب تبني قطاع زراعة الارز كقطاع استراتيجي ورئيسي في جميع الولايات النهرية مستفيدة من الطفرة الإنتاجية الكبيرة الحاصلة للأرز في ولاية الترارزة، يضاف إلى ذلك إدخال زراعة القمح ودعمها لمكانة المادة في العادات الغذائية للفرد الموريتاني وكذلك تطويريها، وكذا تطوير إنتاجية صغار المزارعين وذلك عبر إعادة التعليم والتأهيل والتدريب

[1]ـــ نفس المرجع السابق

للفلاحين والمشتغلين بالزراعة بشكل دائم ومنظم. وكذا تطير كفاءة استغلال الموارد الطبيعية وتطوير الكفاءة التسويقية للمنتجات الزراعية وتطوير البنى الأساسية للزراعة.

قائمة المراجع:

أولا الكتب:

1. العبادي كاظم الجاسم، جغرافية الزراعة جامعة الموصل العراق بدون سنة نشر.
2. عالي أحمد هارون، جغرافية الزراعة، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى: 2000
3. محمد حبيب العكلي: جغرافية الزراعة، دار الوضاح للنشر والتوزيع 2021

الأطاريح:

1. عبد الله ولد محمد الأمين، القطاع الفلاحي ودوره في التقليل من التبعية الغذائية، رسالة ماجستير في الجغرافيا جامعة هواري بومدين الجزائر ــ 2008
2. عبد الله سيد محمد أ بنو، دور الزراعة في التحولات الاقتصادية والاجتماعية والمجاليةوآفاق التنمية المحلية المستدامة في دلتا نهر السنغال أطروحة الدراسات العليا المعقة في الجغرافيا، جامعة ابن طفيل المغرب 2006
3. محمد أحمد السيد، الماء والفلاحة في الضفة اليمنى المتوسطة لنهر السنغال دراسة في الجغرافيا الريفية أطروحة دكتوراه جامعة تونس الأولى2013.
4. محمد الأمين محمد المصطفى، التخطيط الزراعي في موريتانيا، رسالة الماجستير في التهيئة الإقليمية جامعة هواري بومدين الجزائر 2005.

المقالات والدراسات والوثائق الرسمية والمقابلات:

1. السيد عيد فرج موسى، التغيرات البنائية والمناخية، وعزوف الفلاحين عن مهنة الزراعة، مجلة بحوث كلية الآداب ــ جامعة المنوفية مصر 2022.
2. محمد يسلم سكان، الزراعة في موريتانيا، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد 8 السنة 2016.
3. وزارة البيئة والزراعة والمياه، كتاب الزراعة المطرية، نتائج الدراسة التفصيلية بالجزء الجنوبي الغربي من المملكة العربية السعودية 2021.
4. وزارة التنمية الريفية استراتيجية تنمية القطاع الريفي أفق 2025.
5. الإدارة الجهوية للزراعة في ولاية الترارزة النتائج الأولية للحملة الزراعية 2025/2024.

6. مقابلة مع الدكتور مولاي سعيد باب عينينا: مدير المرصد الـــوطني للأمـــن الغـــذائي، بتاريخ: 2025/8/12.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. IFPRI : Investir dans l'irrigation pour assurer la sécurité alimentaire dans le futur – Perspective 2050 en Mauritanie : www.ifpri.org
2. RIM : Ministère De L'Agriculture. -Plan National de la développement agricole. PNDA
3. RIM : Ministère De L'Agriculture Et de la Souveraineté Alimentaire : Rapport Saison Normale CA 2024/2025
4. Ministère De L'Agriculture .Enquête auprès des Ménages et Exploitants Agricoles (EMEA) 2022/2023 http://www.4geography.com/